

## وزارة المالية

قرار رقم ٥٧ لسنة ٢٠١١

بشأن إصدار نماذج الإقرارات الضريبية المعدلة

أرقام (٢٧) و (٢٨) و (٢٩) عن عام ٢٠١٠

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥  
ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ :

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بفتح اعتمادات إضافيين بالموازنة العامة  
للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧ : ٢٠٠٨/٢٠٠٧

وعلى القانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية  
٢٠٠٩/٢٠٠٨ :

وعلى قرار وزير المالية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إصدار النماذج والإقرارات  
الضريبية :

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٧٨ لسنة ٢٠٠٧ بشأن إصدار النماذج والإقرارات  
الضريبية :

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٤٧ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إصدار نموذج الإقرار الضريبي  
رقم (٢٨) عن سنة ٢٠٠٧ المعدل وفقاً لأحكام القانونين رقمي ١١٤ و ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨  
المشار إليهما :

وعلى قرار وزير المالية رقم ٨٠٤ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إصدار نماذج الإقرارات الضريبية  
المعدلة أرقام (٢٧) و (٢٨) و (٢٩) عن عام ٢٠٠٨ :

وعلى قرار وزير المالية رقم ٤١٤ لسنة ٢٠٠٩ بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية  
للمنشآت الصغيرة وإجراءات تحصيل الضريبة عليها :

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٨٥ لسنة ٢٠٠٩ بشأن إصدار نماذج الإقرارات الضريبية المعدلة أرقام (٢٧) و(٢٨) و(٢٩) عن عام ٢٠٠٩ :

**قسرر:**

**(المادة الأولى)**

يُستبدل بنماذج الإقرارات الضريبية أرقام (٢٧) و(٢٨) و(٢٩) الصادرة بالقرارات الوزارية أرقام (٤٠) لسنة ٢٠٠٦ و٧٧٨ و٦٤٧ لسنة ٢٠٠٧ و٦٤٧ لسنة ٢٠٠٨ و٨٠٤ لسنة ٢٠٠٨ و٧٨٥ لسنة ٢٠٠٩ المشار إليها - نماذج الإقرارات الضريبية أرقام (٢٧) و(٢٨) و(٢٩) المعدلة المرفقة بهذا القرار .

**(المادة الثانية)**

يُعمل بالنماذج أرقام (٢٧) و(٢٨) منشآت صغيرة وصيادلة ، وأرقام (٢٧) و(٢٨) الخاصة بالأنشطة التي تتعامل في سلع مسيرة جبرياً - المرفقة بهذا القرار في شأن تطبيق أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

**(المادة الثالثة)**

يلتزم الأشخاص الطبيعيون بتقديم إقراراتهم الضريبية الأصلية والمعدلة عن مجموع صافي دخولهم من المرتبات ، والثروة العقارية ، وإيرادات النشاط التجاري والصناعي ، وإيرادات النشاط المهني على النموذج رقم (٢٧) المرفق - حسب الأحوال - وذلك عن الفترة الضريبية التي تبدأ اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ .

**(المادة الرابعة)**

تلتزم الأشخاص الاعتبارية بتقديم إقراراتها الضريبية الأصلية والمعدلة عن صافي أرباحها الكلية أيًّا كان غرضها ، على النموذج رقم (٢٨) المرفق - حسب الأحوال وذلك عن الفترة الضريبية التي تنتهي اعتباراً من ٢٠١٠/١٢/٣١ .

(المادة الخامسة)

لتلزم بنوك وشركات ووحدات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والأشخاص  
لاعتبارية العامة ب تقديم الإقرار الضريبي النهائي وفقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة  
(٨٧) من قانون الضريبة على الدخل المشار إليه على النموذج رقم (٢٩) المرفق .

(المادة السادسة)

وفي جميع الأحوال يكون الالتزام ب تقديم الإقرار الضريبي على النموذج المعد لكل غرض.

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠١١/١/١٣

وزير المالية

د/ يوسف بطروس غالى

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النسب

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٦٨ لسنة ٢٠١١

٢٥٤٠١ س ٢٠١٠ - ٢٠٠٦